نـص ردن

أين حقي؟؟

■ علاء حسن

أين حقي؟ سؤال طرحه شاعر الشعب الراحل محمد صالح بحر العلوم قبل عشرات السنين، ومن حق العراقيين اليوم طرح السؤال ذاته على حكومتهم المنتخبة، وأطرافها المشاركة فيها، وهل ثمة حاجة لبيان الأسئلة؟ وهي في كل يوم ترد على لسان كبار المسؤولين، حينما يؤكدون المضي قدما لتنفيذ الوعود خلال مئة أو ألف يوم لتلبية مطالب العراقيين وبأسرع وقت ممكن، ولكن بعد حسم الخلاف السياسي، وانجاز برنامج الحكومة، وتحقيق مبدأ الشراكة لإدارة البلاد.

مع حلول موعد انتهاء مهلة الـ ١٠٠ يوم لم تصدر من الحكومة تصريحات تبين وتوضح الخطوة اللاحقة، باستثناء إشارات لتقويم الأداء الحكومي، وإبعاد الوزراء المقصرين، وهذه قضية مستحيلة، وكل الأطراف انشغلت بتفعيل اتفاقية أربيل، وتجاوز الخلاف بين دولة القانون والقائمة العراقية، واللقاء المرتقب بين علاوي والمالكي، وتشكيل المجلس الوطني للسياسات الستراتيجية، وفي خضم التصريحات المتفائلة والمتشائمة، يتساءل العراقي أين حقي؟ في مفاوضات القادة السياسيين المصرين على الخلاف، لحين تحقيق المكاسب، متجاهلين المصالح الوطنية وفي مقدمتها ضمان استقرار الاوضاع الامنية وتضافر الجهود لانقاذ البلاد من احتمالات التدهور الأمني، وتراجع مستوى الخدمات إلى وضع بائس، يثير القرف والاشمئزاز والغضب على سوء الأداء الحكومي في كل المجالات.

مضى من عمر الحكومة الحالية قرابة عام، ولم تستطع الأطراف حسم خلافاتها والاتفاق على صيغ مشتركة، تسهم في تفعيل دور السلطتين التشريعية والتنفيذية في بناء الدولة، وترسيخ نظام سياسي يكسب ثقة أبناء الشعب واحترامهم. وبعد مضي عام مازال الحديث عن اللقاء بين علاوي والمالكي يشغل الساحة السياسية، وكأنه سيفتح أبواب جنة النعيم أمام العراقيين، وينقذهم من معاناتهم الأزلية، وينقل البلاد إلى مراتب الدول المتقدمة في العالم، واللقاء بين الزعيمين انجاز تاريخي ستقطف ثماره الأجيال المقبلة، وهذا التصور يروج له برلمانيون ومسؤولون، وقادة سياسيون، فعلقوا كل أسباب الفشل السياسي والحكومي على لقاء علاوي والمالكي، وبتحقيقه ستتلاشى الأزمات، ويخرج العراق من طائلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

بعض النخب السياسية المشاركة في الحكومة وربما من دون أن تدرك اتفقت على صياغة وتسويق أكاذيب من النوع الثقيل، واستعانت بوسائل إعلامها وكتابها ومن سخر قلمه لخدمة هذا الطرف أو المسؤول أو الزعيم للتنصل عن مسؤولية فشلها، في تنفيذ شعاراتها السابقة بتحقيق أهداف الشعب العراقي، عندما شاركت وأسهمت في تشكيل حكومة مترهلة عجزت حتى الآن عن رفع النفايات من شوارع العاصمة، وتلك النخب اعتادت أن تعتاش على الخلاف السياسي لتمنع تسليط الضوء على أداء وزرائها، ورفضت التخلي عن حكومة الشراكة الوطنية لاعتقادها بان مثل هذه الحكومة باستطاعتها استيعاب المفسدين والأميين والمستشارين من كتاب العرائض ومزوري الشهادات، وتلك النخب السياسية تتجاهل عن قصد الإجابة على سؤال العراقيين أين حقي؟

قبل أيام نشر كاتب عراقي مقيم في العاصمة باريس مقالا في جريدة عربية، استبعد فيه إمكانية توطيد النظام الديمقراطي في العراق، وتوصل إلى نتيجة مفادها بان الأطراف المشاركة في الحكومة الحالية كلها تسعى للوصول إلى السلطة، فخلقت زعماء حصلوا على هذا الوصف بالصدفة واللحظة العابرة بفعل الاصطفافات المذهبية أو بدوافع الثأر، وذكر أن التنافس السياسي بين تلك الأطراف يمكن أن يتحول إلى نزاع مسلح.

وبغض النظر عن آراء الكاتب تتحمل النخب السياسية وخصوصا المشاركة في الحكومة مسؤولية الحفاظ الديمقراطية، وهي قادرة على ذلك حينما ما تتفق على اجابة واحدة لسؤال العراقيين اين حقي ؟.

طالبت بتفعيل إلزامية التعليم

تظاهرات وفعاليات شعبية بمناسبة يوم الطفل العالمي

□ الناصرية/ متابعة المدى

نظمت رابطة المرأة في الناصرية تظاهرة نسوية شاركت فيها عشرات من النساء بمناسبة يوم الطفل العالمي. يأتي ذلك بوقت أصدرت فيه وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في حكومة اقليم كردستان، بياناً تهنئ فيه أطفال العالم والعراق بمناسبة الذكرى السنوية الجديدة ليوم الطفل العالمي

وفي هذا السياق، طالبت رابطة المرأة العراقية بإصدار قانون يضمن العيشة الحرة والكريمة للأرامل والأيتام والأحداث وذوي الاحتياجات الخاصة وأطفال الشوارع، وتفعيل إلزامية التعليم، ومنع تسربهم من المدارس، وضمان تأهيلهم الدراسي والعملي واحترام اختياراتهم المستقبلية سواء على صعيد العمل والنشاط الاقتصادي.

وانطلقت في محافظة الناصرية من أمام المستشفى الجمهوري في المدينة أمس الأول وتوجهت إلى مبنى المحافظة، رفع خلالها أطفال شاركوا في التظاهرة البوسترات و الشعارات المطالبة بتحسين الخدمات وفي مقدمتها الكهرباء، منها "من اجل الطفولة والانتخابات المبكرة افضل الحلول للازمة العراقية".

وأمام مبنى المحافظة تمت قراءة البيان الصادر عن رابطة المرأة بيوم الطفل العالمي من قبل الرابطية إيمان ياسين جاء فيه " لقد أولت وتولي المجتمعات المتمدنة ولم تزل عناية فائقة تجاه الشريحة الناشئة فتكيف مؤسساتها وتسخر الكثير من مواردها من اجل الاهتمام بنشء البلاد الصاعد وعماد مستقبلها "كما تضمن البيان" تطالب رابطتنا بالتطبيق الحازم لقانون تشغيل الأطفال والأحداث ورعاية منظماتهم وفرض الرقابة والعقوبات على المخالفين والاهتمام بمجالات أدب وثقافة الطفل وتحريم العنف بل وتجريم الترويج له".

بعد ذلك تم تشكيل وفد من خمس نساء للقاء مع المسؤولين وكان في استقبال الوفد معاون المحافظ للشؤون الأمنية مراد كاظم حسون حيث عرض الوفد المطالب الذي من اجلها تم تنظيم التظاهرة.

وفي سياق مواز أصدرت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في حكومة إقليم كردستان، بياناً بهذه المناسبة تهنئ فيه أطفال العالم والعراق.

وجاء في البيان : بمناسبة الذكرى السنوية الجديدة ليوم الطفل العالمي نتقدم بأحر التهاني و التبريكات الى أطفال العالم بشكل عام و أطفال إقليم كردستان على وجه الخصوص، متمنين أن يمر هذا اليوم على أطفالنا بالخير واليمن و تحقيق كافة أمانيهم وتطلعاتهم.

وقال البيان: أن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في اقليم كردستان أبدت اهتماماً كبيراً للدفاع عن حقوق الطفل و حمايتهم من العنف و التعذيب، وبذلت جهوداً حثيثة لتقديم أفضل الخدمات عن طريق القوانين، وإصدار تعليمات خاصة لرعاية الأطفال وخاصة المشردين الذين يحتاجون إلى المساعدة والدعم، وأدخلت الوزارة بهذا الصدد العديد من المشاريع الخدمية حيز التنفيذ، فعلى سبيل المثال تقوم الوزارة بإدارة العديد من دور و مراكز الخاصة بالأطفال في محافظات الإقليم أسوة بالدول المنطقة.

فضلا عن متابعة و رعاية الأطفال المشردين سعت وزارة العمل عن طريق تقديم مشروع قانون خاص (تحديد حقوق وواجبات الطفل داخل المجتمع والعائلة والمحيط)، هذا القانون الذي يحث الجميع على التعامل مع الأطفال بشكل صحيح وشفاف، دون الخروج عن أسس و قوانين و مبادئ حماية حقوق الطفل.

وأضاف البيان: وشكلت الوزارة بهذا الخصوص لجنة مختصة لصياغة قانون حماية حقوق الطفل في كردستان وتعمل اللجنة من أجل جمع الحد الأكبر من المقترحات ووجهات النظر من اجل الإفادة منها خلال صياغة القانون.

وتؤكد الوزارة مرة أخرى منع تشغيل الأطفال دون السن القانوني، وضمان حقوقهم من قبل المجتمع والحكومة والعائلة، بدلاً من إدخاله إلى أجواء عمل تفوق قدراته الجسدية، أما بخصوص الأطفال الذين يعملون وهم دون السن القانوني، فأن الوزارة تحدد أماكن عملهم ووتتخذ إجراءات قانونية بحق الذين يشغلون هؤلاء الأطفال من اجل مصالحهم الشخصية.

وتابع أما بخصوص الأطفال الذين يواجهون العنف والظلم و انتهاك حقوقهم، فالوزارة بصدد تفعيل خط النجدة للأطفال برقم ١١٦ حيث يقلل هذا الخط من معاناة و مخاطر التي تواجه الطفل في كردستان.

من هنا نود الإشارة إلى أنه تم إجراء مسح بالتعاون مع منظمة حماية الطفل العام الماضي، اظهر هذا المسح ان عمالة الأطفال قلت مقارنة بعام ٢٠٠٧ وفقا لهذا المسح فأن العمالة في كردستان خلال سنة ٢٠١٠ كانت ١٢٤٧٨ وهذا المسح شجعنا كي نعمل أكثر لمحاربة هذه الظاهرة، مع ذلك ليس بإمكان وزارة العمل والشؤون الاجتماعية القيام بهذه المهمة بمفردها وتتطلع الى الدعم والتعاون من الجميع، خاصة فيما يتعلق بإعادة الأطفال الذين تركوا دراستهم إلى مقاعد الدراسة و حل مشاكلهم.

واختتم البيان قوله : وبهذه المناسبة نؤكد أن توعية العائلة الكردستانية وتشجيع وتثقيف أفراد المجتمع، وذلك من قبل مؤسسات ومنظمات حماية الطفل عمل مهم للغاية، و يتوجب علينا جميعا أن نتعامل بوعي مع الأطفال، حيث افتقر مجتمعنا اليه حتى الان.

الى ذلك قالت رابطة المرأة العراقية ننظر إلى الأطفال بشكل حريص، يتناسب مع كل الأهداف السامية التي يطمح إليها المجتمع بكل قطاعاته، ووفقاً للاتفاقيات واللوائح الدولية التي تعترف بحقوق هذه الشريحة الاجتماعية الأساس، ومنها لائحة حقوق الانسان... وعلى هذه الطريق دأبت رابطة المرأة العراقية، ولم تزل تناضل، من اجل تحقيق الأهداف الملموسة لحماية المرأة والأسرة والأطفال وأهمها: الاعتراف بالحقوق والحريات التي كفلتها المواثيق والاتفاقيات الدولية والأعراف الإنسانية بهذا المجال، وتثبيت ذلك في الدستور العراقي بكل وضوح..

والعمل على تطوير قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ بما ينسجم مع التطورات الداخلية والعالمية وتعديل، بل وإلغاء جميع الفقرات والمواد التي تتعارض مع جوهر ذلك القانون. كذلك مناهضة جميع أشكال العنف الموجهة ضد النساء والأطفال، وإلغاء العقوبات والإجراءات التي تحط من مكانة المرأة العراقية وكرامتها، أو تلك التي تبيح ممارسة القسوة والاضطهاد ضدها. وأضافت ضرورة المساهمة في إعداد البحوث المكرسة لدراسة الأوضاع والظروف ذات العلاقة، والتعاون مع المؤسسات الخيرية والجمعيات الإنسانية، والاستفادة من خدماتها لتلبية الحاجات الملحة في العراق.

وفي هذا السياق، فإن رابطة المرأة العراقية تجدد بهذه المناسبة، وسوية مع كل محبي الحياة في بلادنا والعالم، مطالبتها بإصدار قانون يضمن العيشة الحرة والكريمة كما تؤكد "الرابطة" أهمية تثبيت حقوق الطفل في الدستور، والعمل على إصدار قانون خاص ينسجم مع أهداف الإعلان العالمي للأمم المتحدة المعني بحقوق الأطفال، وتوفير العناية الصحية لهم، وبناء مستشفيات خاصة بهم وتطوير مؤسسات الصحة المدرسية، وإعادة العمل بنظام التغذية المدرسية والأدوية المجانية، بالإضافة إلى تطوير مؤسسات رعاية الأحداث ومكافحة أسباب تشردهم وجنوحهم، والعمل على توسيع وتطوير مجالات تأهيلهم.

كما تطالب رابطتنا بالتطبيق الحازم لقانون تشغيل الأطفال والأحداث، ورعاية منظماتهم، وفرض الرقابة والعقوبات على المخالفين، والاهتمام بمجالات أدب وثقافة الطفل، وتحريم العنف بل وتجريم الترويج له، وتطوير الإعلام وتوجيهه وجهة وطنية ديمقراطية، والعناية بتوعية الأطفال فكريا وتربويا في المدرسة والبيت والمجتمع وتشجيعهم على ممارسة الأنشطة الرياضية والثقافية وغيرها، عبر المراكز والمنتديات النوعية... ذلك إلى جانب إشاعة مبادئ حب الوطن والشعب في النفوس، وبما يرسخ مفاهيم التآخي بين العرب والكرد وسائر قوميات البلاد، وينشر روح السلام والصداقة والتضامن بين الشعوب.

ضرورة ايجاد حلول لعمالة الاطفال

أصحاب الآذان المصلومة في البصرة يشكون الإهمال

□ البصرة / متابعة

طالبت جمعية في البصرة تعنى بالدفاع عن حقوق المواطنين الذين تعرضوا إلى عقوبة صلم الأذن في عهد النظام السابق،، بإنصاف تلك الشريحة وتعويضها، لافتة إلى أن المتضررين لم يحصلوا على أبسط حقوقهم ويعانون الإهمال والتهميش والبطالة، وفيما أكدت انها تستعد لتنظيم تظاهرة سلمية احتجاجاً على إهمال هذه الشريحة، أعلن مجلس المحافظة عن قرب تعويضهم.

وقال مدير جمعية الإنماء الإنساني ومناهضة العنف هادي الموسوي إن "العشرات من الذين نفذت بحقهم عقوبة قطع الأذن بكاملها أو جذع صيوانها بسبب عزوفهم عن أداء الخدمة العسكرية الإلزامية خلال تسعينيات القرن الماضي مازالوا يعانون من الإهمال والتهميش على المستويين الرسمي والاجتماعي".

وأضاف الموسوي أنه "يوجد في البصرة ٣٠٧ ضحية تعرضت إلى التشويه الجسدي من جراء تلك العقوبة القاسية، والتي حولت حياتهم إلى جحيم، خاصة وان معظمهم عاطلون عن العمل وغير متزوجين لان المجتمع ينظر لهم على أنهم معاقون جسدياً".

ولفت مدير الجمعية الإنسانية إلى أن "القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٩، ضمن للمتضررين من تلك العقوبة وغيرها من العقوبات التي تضمنت قطع أجزاء من أجسام الضحايا الحصول على تعويضات مالية، لكن التعويضات لم تصرف حتى الآن للمتضررين من سكان البصرة"، مبيناً أن "الجمعية تستعد لتنظيم تظاهرة سلمية احتجاجاً على تعمد إهمال هذه الشريحة التي واجهة واحدة من أقسى العقوبات في تاريخ البشرية ولم تحصل بعد سقوط النظام على أبسط حقوقها".

وأشار إلى أن "السجناء السياسيين الذين حصلوا في غضون السنوات القليلة الماضية على مساعدات وامتيازات من الدولة بسبب معاناتهم في عهد النظام السابق لم تكن أكبر من الذين شوهت أجسادهم ببشاعة عبر قطع آذانهم ووشم جباههم".

بدوره، قال المواطن عوض رمضان عودة وهو أحد الذين تعرضوا إلى تلك العقوبة، ووشمت على جبينه عبارة "خائن وجبان"، إن "الحكومة لو كانت جادة بإنصافنا وتعويضنا لقامت بإجراء عمليات تجميلية لنا"، مؤكداً، أن "إحدى المنظمات الإنسانية الأجنبية بادرت في العام ٢٠٠٦، بإرسال شخصين على نفقتها إلى بريطانيا لزرع صيوان لإذنيهما، وقد تكللت العمليتين بالنجاح لكن أحد المستفيدين قتل في نزاع عشائري بعد أيام من عودته".

وأضاف "كما أن أحد ضحايا العقوبة تقدم في العام الماضي لإجراء عملية تجميلية على حسابه الخاص في إحدى مستشفيات المحافظة لكن العملية كانت فاشلة بحيث أسفرت عن تشويهه بشكل مضاعف".

إعـــــلان

وزارة الصحة / الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية

يسرنا دعوتكم للاشتراك بالمناقصات أدناه والتي تتضمن تجهيز (المواد المذكورة في الجدول أدناه) والواردة ضمن حسابات الموازنة الجارية والاطلاع على المستمسكات المطلوبة يمكنكم زيارة موقع شركتنا على الانترنت وعلى الموقع الخاص بالشركة (www.kim-moh.net) والموقع الخاص بالوزارة (www.moh.gov.iq).

علما أن ثمن مستندات المناقصة التي مبلغها اقل من مليون $ هو (٦٠,٥٠٠) ستون ألف وخمسمائة دينار غير قابل للرد والمناقصات التي مبلغها أكثر من مليون $ هو (١٢١,٠٠٠) مائة وواحد وعشرين ألف دينار غير قابل للرد ويتحمل من سترسو عليه المناقصة أجور الإعلان وعلى أن يتم تقديم وثائق الأعمال المماثلة مع العرض أما التأمينات الأولية والتي يجب أن تكون بنسبة ١٪ من قيمة العرض تقدم على شكل خطاب ضمان أو صك مصدق أو كفالة مصرفية ضامنة أو سندات القرض التي تصدرها المصارف الحكومية علما أن طريقة الدفع ستكون (حسب شروط المناقصة) وطريقة الشحن (CIP) أو حسب الشروط وان الشركة غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات وعلى من سترسو عليه المناقصة ضرورة تقديم التأمينات القانونية (كفالة حسن الأداء) البالغة ٥٪ من قيمة الإحالة وعلى شكل خطاب ضمان أو كفالة مصرفية أو صك مصدق أو مستندات القرض التي تصدرها المصارف الحكومية ولغرض الاطلاع يمكنكم زيارة موقع الشركة أو الوزارة المذكورين آنفاً علماً إن المؤتمر الخاص بالإجابة على استفسارات المشاركين سيعقد قبل سبعة أيام من موعد الغلق المثبت أدناه.

ملاحظة / في حالة مصادفة موعد الغلق عطلة رسمية يكون اليوم التالي للدوام الرسمي هو أخر موعد لتقديم العطاء ويعتبر يوم الغلق، ويكون اليوم التالي موعد فتح العطاء.

we would like to invite you to participate in below tenders which contains supplying (the items in the list Below) which stated within computation of current balance ،& for more information against the requested documents، pls. visit Kimadia website (www.kim-moh.net) & the Ministry of Health website (www.moh.gov.iq) .

Pls. note that، the price of a tender documents for offer that its amount less than(1) million dollars is (60،500) Iraqi dinar unreturnable، while for the offer which its amounts more than (1) million dollars is (121،000) Iraqi dinar unreturnable & the bidder who the tender will relegated on him will bear announcement charges & the bidder should attached، with presented offers، a documents of similar works. Bid Bond which is at ratio (1%) from offer value should be submitted as insurance letter or certified cheek or Bank Guarantee or loan documents that issued by Government Banks ، kindly note، the payment way will be (as per tender conditions) ،the transportation way (CIP) or as per the conditions & Kimadia not committed to accept the lower tenders ،the bidder whom will the tender will be relegate on him has to present a legal insurance Performance bond at ratio (5%) from awarded value as like Insurance Letter or Bank Guarantee or Certified Cheek or Loan Document that issued by Government Banks.

For more information، pls. visit A/M Ministry of Health website & Kimadia website. Pls. note that، the conference specialized to answer the participants questions with haled before 7 days from the closing date that specify bellow.

NOTE: in case the closing date occurred in official Holiday، the closing date will be on the first official working day after the Holiday & the next day will be the date of opening the tender.

No.	Invitation No.	Description	Open date	Closing date
1-	94 /2011 /353	General surgical microscope for ENT (مايكروسكوب لجراحة الأنف والاذن والحنجرة)	2 / 6/ 2011	22 /6/ 2011
2-	95 /2011 /352	Complete ocular electrophysiology (ERG،EOG،VEP) (جهاز قياس وظائف فسلجة العين)	2 / 6/ 2011	22 /6/ 2011
3-	89 /2011/ 363	Delivery bed (اجهزة نسائية)	2 / 6/ 2011	22 /6/ 2011

المـديـر العـام